مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

البرنامج الاسترشادي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية

الشؤون التشريعية والقانونية

2023م

أ ت / ث مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة. الشؤون التشريعية والقانونية
5 ك م **البرنامج الإسترشادي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية**
. ـ الرياض : الأمانة العامة ؛ 2023
18 ص ؛ 17x24 سم.
الرقم الموحد لمطبوعات المجلس : 0640 ـ 095 / ح / ك / 2024م.
القيم الأخلاقية // القيم الدينية // القيم الأسرية //
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

العنوان الوطني
6725 طريق جدة ـ حي الهدا
رقم الوحدة : 1
الرياض : 12324 ـ 3147

بسم الله الرحمن الرحيم

قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حضرة صاحب السمو
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق
سلطان عمان

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

حضرة صاحب السمو
الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة تقديمية للشؤون التشريعية والقانونية

في ظل ما توليه دول مجلس التعاون من اهتمام بالغ في الحفاظ على كيان الأسرة الخليجية والقيم المجتمعية والتصدي للحملات الممنهجة التي تدعو إلى هدم القيم الأخلاقية والدينية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمخالفة للفطرة السوية، أوصى المجلس الوزاري الموقر في دورته الـ (153) على حث الدول الأعضاء لتسخير إمكاناتها ومؤسساتها الدبلوماسية والإعلامية والتعليمية والتربوية والثقافية والتشريعية والدينية والأهلية في حماية القيم الدينية والأخلاقية، والمحافظة على الأسرة وتماسكها وتنميتها، باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع التي تضمن تقدّمه وازدهاره.

وتنفيذاً لذلك، عكف المسؤولون بوزارات الشؤون الإسلامية والدينية بدول مجلس التعاون عبر اللجان الخليجية المشتركة وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إعداد برنامج استرشادي تحت عنوان "البرنامج الاسترشادي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية"، والذي أقر من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الإسلامية والأوقاف بدول المجلس خلال اجتماعهم بشهر أكتوبر 2023.

ويأتي هذا البرنامج الذي يحمل في طياته مبادرات لبرامج تنفيذية مكملة للرؤية المستقبلية المشتركة التي تم تدشينها مؤخرًا، ومعززاً للدور البارز لوزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية والدينية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل الإسهام في حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية والمحافظة على مكانة المجتمع الخليجي إقليمياً وعالمياً.

وبناء على ذلك يسر الشؤون التشريعية والقانونية أن تقدم بين أيديكم هذا البرنامج، الذي يؤكد على ضرورة التمسك بمنظومة القيم الأخلاقية، ويوضح بأنَ دعائم الاستقرار في مجتمعاتنا الإسلامية تَكمُن في الالتزام بشرع الله والمحافظة على عاداتنا الكريمة وتوريثها للأجيال القادمة.

المستشار سلطان بن ناصر السويدي

الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية

البرنامج الاسترشادي

لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية

▪ المقدمة

في إطار دعوة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ الدول والمنظمات والشعوب الإسلامية وكل مناصري الفطرة السليمة من جميع الأديان إلى الوقوف صفًّا واحدًا في وجه الحملات الممنهجة لتشويه الفطرة البشرية، وهدم القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، واختراق المجتمعات المحافظة، لزعزعة قيمها السوية من خلال الترويج لفاحشة الشذوذ الجنسي المحرمة بإجماع الشرائع السماوية كافة حرمةً قطعيةً وأكدت الشريعة الإسلامية الغراء على تحريمها وفرضت العقوبة الشديدة في ذلك.

وانطلاقًا من رفض دول المجلس القاطع لتلك الحملات الشعواء، وتأكيدها على أن التمسك بمنظومة القيم الأخلاقية حق أصيل للدول، وأنَّ دعائم الاستقرار في مجتمعاتنا الإسلامية تكمن في التمسك بشرع الله وعاداتنا الكريمة، والحرص المشترك على المحافظة عليها، والتكاتف الدائم يدًا واحدة لترسيخها وتأكيدها وتعزيزها.

تأتي هذه الورقة الاسترشادية التي تحمل في طياتها مبادرات لبرامج تنفيذية مكملة للرؤية المستقبلية المشتركة التي تم تدشينها مؤخرًا، ومعززة لدور وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية/الدينية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاهتمام بالأسرة وحماية النشء، من أجل الإسهام في حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية والمحافظة على مكانة المجتمع الخليجي إقليميًا وعالميًا.

أهمية البرنامج

انطلاقاً من وسطية ديننا الحنيف، الذي يدعو نا إلى التوازن والحكمة والانفتاح والتواصل مع الآخر دون إفراط ولا تفريط، فلا تعصب ولا تطرف، ولا تجاوز لثوابت الدين، ولا انحلال أخلاقي، فإنَ المجتمعات العربية والإسلامية هي مجتمعات منفتحة يحكمها الاحترام المتبادل مع المجتمعات كافة، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل الوصاية من أحد عليه بفرض أي قيم أو أفكار تتعارض مع فطرتها السوية.

ولَما باتت قوى عالمية ومنظمات توجه سهامها عبر حملات ممنهجة، وتعمل وفق استراتيجيات مدروسة ، موظفة أدوات إعلامية متطورة ، ومستغلة الانفتاح الرقمي والافتراضي للترويج للشذوذ، وكل ما يخالف الفطرة؛ لهدم القيم الدينية، والأخلاقية، والاجتماعية، وتحت شعار حقوق الإنسان والحرية الشخصية يتم بث الشذوذ الجنسي بعيدا كل البعد عن كل اعتبار ديني أو حضاري أو أدبي، بل زاد الأمر إلى أكبر من ذلك حتى صارت هيئات و منظمات تتهم كل من لا يقبل الشواذ جنسيا بالعداء لحقوق الإنسان وانتهاكها، وهنا يكمن الخطر ، وكل هذا لأجل الضغط على جميع الدول لقبول الشواذ جنسيا .

وقد بادرت دول المجلس بدعوات التصدي لهذه الأدوات والدعوات، وما تحمله من مضامين هدامة، فجاء التحرك الفوري على المستوى الرسمي للمجلس الوزاري في دورته 153 الذي وجه ضمن أبرز توصياته إلى ضرورة التصدي للحملات الممنهجة ببرامج تنفيذية من أجل حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية.

ومن واقع المسؤولية التي تتطلع بها وزارات الشؤون الإسلامية/ الدينية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع، وتشكيل درعٍ حصينٍ تجاه ما يراد به، تأتي أهمية تنسيق الجهود بسن التشريعات اللازمة، ونشر الوعي المجتمعي والقِيَمي، وإعداد خطط استراتيجية، وبرامج، ومؤشرات أداء تضمن حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية، وتعزيز المسلّمات الدينية القطعية المتمثلة في حماية الضروريات الخمس التي هي الدين والنفس والعقل البشري والمال والنسل البشري ، وحرمة الشذوذ الجنسي، والمحافظة على كيان الأسرة من التصدع والتفكك، وحماية المجتمع مما يهدد استقراره ويزعزع أمنه ، كما يهدف إلى تبادل الخبرات والرؤى بين دول المجلس في هذا المجال

- **منطلقات البرنامج**

1. سن التشريعات وإطلاق الخطط الاستراتيجية والبرامج الوطنية.
2. حماية الأسرة وتحصين أفرادها .
3. التوعية والإرشاد والتعليم الديني.
4. عقد الشراكات وبروتوكولات التعاون مع الجهات والوزارات ذات الصلة في هذا الشأن.
5. تسخير وسائل الإعلام المتنوعة لمواجهة الحملات المروجة لشذوذ الجنسي

- **العوامل التي ساعدت على انتشار الشذوذ الجنسي في العالم**

1- الإلزام بإدخال مصطلحات لفظية تدل على الشذوذ الجنسي في بنود المواثيق الدولية كـ " جندر النوع " وإلزام الدول بهذه المصطلحات في هذه المواثيق والمطالبة بتنفيذها .

والمقصود بالجندر: تفاعل الذكور والإناث مع الآخرين من الجنس نفسه، أو من الجنس الآخر داخل الأسرة والمجتمع. ولفظة الجندر تترجم بالاعتيادي المقبول عموما، فيكون الشذوذ والشواذ مع مرور الوقت أمرا اعتياديا ومقبولا.

والمراد بجندر ة النوع؛ أي لكل شخص حق اختيار أن يكون ذكرا أو أنثى فهذه حرية شخصية

وكذلك قبول اختيار " الهوية الجندرية "وهي الانجذاب العاطفي، والبدني الجنسي نحو أفراد من الجنس الأخر وغير ذلك.

2–استغلال قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات دخل الشواذ جنسيا دائرة الأسوياء من الناس وصار هذا الأمر ملزما قبوله والتعامل معه من جميع الدول، وإلا يتهم من يخالف ذلك بالعنصرية.

3– الشواذ جنسيا يمارسون أفعالهم وتصرفاتهم الشاذة تحت مظلة عدة مواثيق دولية منها:

(أ) حق التعبير وحرية الحياة والأمن فيها.

(ب)عدم التمييز ووجوب المساواة التامة بين الأسوياء والشواذ في كل شيء.

(ت)إلغاء القوانين التي تعاقب الشواذ وغير ذلك.

4- من أجل إيجاد الصفة الشرعية للأفعال والقوانين التي تصدرها هذا المنظمات الدولية فإنهم يقومون بإدخال شخصيات ورموز دينية للمشاركة في اللجان والمؤتمرات الأممية، وبذلك يحصل تأييد ضمني وتمرير الأجندات التي يقصد من وراءها الاعتراف بالبنود والقوانين التي تشرع لصالح الشواذ جنسيا .

5- مما ساعدت على انتشار الشذوذ الجنسي السماح لهم بإنشاء جمعيات مرخصة تختص بهم، وصار لهم وجود قانونيا ومساحة كبيرة من الحرية والتعبير مما أدى إلى انتشارهم.

6- من العوامل التي أدت إلى انتشار الشذوذ الجنسي ما قامت به المنظمات الدولية ، في إصدار تشريعات التي تعطي الشواذ صفة قانونية في اختيار الشذوذ الجنسي وعلى رأسها حقوق المثليين الجنسيين في العالم .

7- دعم الدول الغربية للشذوذ الجنسي وتقديمهم تسهيلات في جوانب عدة منها: منح اللجوء السياسي، والتمويل المادي لهم.

8- دور الإعلام في انتشار الشذوذ الجنسي:

إن الترويج للشذوذ الجنسي يقع ضمن خطة عالمية مبرمجة لتغيير ثقافة الشعوب وعقائدهم.

ولا يقتصر على الإعلام المرئي بل يضاف إلى ذلك مواقع الإنترنت والمدونات الخاصة، والصحف والمجلات التي بدأت تنشر أخبار الشواذ جنسيا .

9- تغيير مصطلح " الشذوذ الجنسي" واستبداله إلى مسمى جديد يُعبر عنه "المثلية الجنسية" .

وكان العلماء حتى عام 1953 م. يصنفون هذه الممارسات بالاضطراب الجنسي لشخصية مصابة بمرض عقلي، وقد حذف من دليل الأمراض العقلية ليوضع مكانه اضطراب في التوجه الجنسي.

وهنا لابد من التأكيد على أن استخدام مصطلح "الشذوذ الجنسي "عند الحديث عن هذه الحركة، ورفض استبداله بمصطلح " المثلية الجنسية " الذي يدل على المحايدة والميل الجنسي للفرد، من دون أن يحتوي على أي حكم أخلاقي بتحريمه وشنعة قصده.

- **الآثار السيئة للشذوذ الجنسي**

هناك آثار خطيرة وظواهر سلبية كبيرة مع انتشار الشذوذ الجنسي منها:

1- الخلل في القيم والمعايير الدينية والأخلاقية، حتى أصبح الحلال حراما والحرام حلالا، مع تزايد الاستهانة بالدين الذي يحرّم الشذوذ بكل أنواعه.

2-استعمال العنف والشدة، والاعتداء على الآخرين وخاصة الأطفال.

3-انتشار الأمراض بين الشاذين جنسيا، ومن هذه الأمراض تلك الأمراض المنتقلة بالجنس، وعلى رأسها مرض نقصان المناعة والمقاومة في الجسم (الإيدز)، والأمراض الزهرية الأخرى.

4-الإصابة بالأمراض العصبية والاضطرابات النفسية مثل: القلق والاكتئاب وما إلى ذلك من اضطرابات نفسية قد تؤدي بأصحابها إلى الانتحار أو القتل.

5–الشذوذ الجنسي يقوض عرى الأسرة، ويغير شكلها الطبيعي المكون من امرأة ورجل وأطفال، إذ إن ممارسة الشذوذ تؤدي إلى عزوف الشباب عن الزواج.

6– تسهم هذه الممارسات الشاذة في زيادة نسبة المشكلات الاجتماعية من عنوسة وطلاق وخيانة زوجية وعجز جنسي.

▪ الرؤية العملية لمواجهة خطر حركة الشذوذ الجنسي

بعد هذا العرض الموجز لبيان خطورة انتشار فكرة الشذوذ الجنسي على مجتمعاتنا الخليجية خصوصا، وعلى البشرية عموما، والذي يوجب علينا حماية القيم والأخلاق الدينية والأسرة، وأن نقدم بين أيديكم رؤية فيها تحصين للمجتمع، ومنع تسرب أي فكرة يدخل الشواذ جنسيا من ورائها إلى مجتمعاتنا ولابد من مراعاة أمر مهم وهو: أن تكون رؤية العلاج مناسبة لحجم المشكلة، ويؤخذ بجميع مسارات الخطة العلاجية حتى تؤتي ثمارها:

ودور الوزارات الشؤون الإسلامية والهيئات الدينية في عملية التصدي للشذوذ الجنسي وهي المقصود الأول في هذا المشروع ويأتي تبعا غيرها من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني كما جاء في القرار الوزاري في دورته (153) دور الوزارات والمؤسسات والهيئات الدينية في دول مجلس التعاون ويكون على النحو الآتي:

1- إعداد خطة سنوية تناسب الحال وتلتمس الواقع وتبين الوقية من الشذوذ الجنسي والتدابير المانعة منه والعناية في الأسرة وتكوينها والحث على الزواج والنهي عن الفواحش وغير ذلك من الأحكام والآداب التي تعالج ظاهرة الشذوذ الجنسي.

2-إعداد محاضرات علمية ووعظيه تستهدف الوقاية والعلاج وتوضح خطورة هذا الأمر وحكم الشريعة فيه.

3-إطلاق محتوى رقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي موجه لفئات المجتمع من أجل غرس وتعزيز القيم الأخلاقية.

4-كتابة وتأليف (بورشورات -كتيبات صغيرة)، وطباعتها، وتوزيعها .

5- دور هيئات الإفتاء في إصدار فتوى حول كل ما يتعلق بالشذوذ الجنسي.

6- عقد مؤتمر سنوي مشترك بين دول المجلس لحماية الأسرة والأخلاق والقيم والتصدي لمحاولات زعزعتها .

7- إعداد دراسات استباقية شاملة، ومتكاملة للتعامل مع ظاهرة الشذوذ الجنسي وقاية وعلاجًا .

8- تبني المؤلفات والأبحاث العلمية التي تعنى بالقيم الأخلاقية والدينية والأسرية، واستحداث جوائز على المستوى الخليجي لتشجيع كتابة الأبحاث العلمية والمشاريع والبرامج التطبيقية الرامية إلى حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية.

9–الاهتمام والعناية بالنشء والشباب وتبصيرهم بخطر الشذوذ الجنسي من خلال الوسائل المتاحة وعبر القنوات المتعددة للوصول لهذه الفئة.

10– تقديم الحلول الاجتماعية والاقتصادية لمسألة العنوسة وتأخر الزواج، والتشجيع على الزواج المبكر.

11– الأسبوع الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيقا للتعاون المشترك بين دول المجلس يكون تحت عنوان "الأسبوع الخليجي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية".

12–القيام ببرامج إذاعية وتلفزيونية لتعزيز القيم والأخلاق وبيان موقف الإسلام من حركة الشذوذ.

13–ضرورة إعداد خطط استراتيجية وقياس ومؤشرات الأداء المتعلقة بتنفيذ برامج حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية بشكل دوري وعدم الاقتصار على تنظيم برامج منفردة ومنقطعة.

14–العمل على تطوير البرامج الدينية الهادفة في المساجد والمدارس والمجمعات التجارية بما يسهم في ترسيخ ارتباط الأطفال والشباب بهويتهم الدينية وتعاليم الدين الإسلامي.

15–رفع مستوى الوعي لدى الأفراد في المجتمعات الخليجية حول أسس الزواج الناجح وأساليب المحافظة على الأسرة والنشأة السليمة للأبناء.

16–عقد دورات تدريبية للأئمة والخطباء والمعلمين في مجال تعزيز القيم الدينية ومعرفة طرق وأساليب الحركات الشاذة التي تهدم القيم الأخلاقية والحرص على النشء والشباب ور بطهم بالقيم الدينية والثقافة الإسلامية.

17–تنمية الاعتزاز بالثقافة والهوية الدينية والمجتمعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

▪ التعاون المشترك بين الوزارات والهيئات الدينية مع الجهات الأخرى

أهمية التعاون المشترك بين الوزرات والمؤسسات الدينية مع الجهات الأخرى وهو لا يقل أهمية من مما سبق لأنه لابد من وجود منظومة متكاملة يشد بعضها بعض وتكون بالتعاون بين الجميع لتحقيق المقصود والوصول إلى الغاية وهو التصدي للخطر المدلهم وخاصة أن القرار الوزاري رسم معالم هذا المسار ووجه بتسخير الإمكانيات والمؤسسات الدبلوماسية والإعلامية والتعليمية والتربية والثقافية والتشريعية والدينية والأهلية في حماية القيم والأخلاق والمحافظة على الأسرة ومن هذا المنطلق يكون التعاون المشترك مع وزارات المعنية كوزارة الأعلام و وزارة التربية والتعليم و وزارة التجارة و وزارة الصحة وغيرهم من الجهات الرسمية وكذلك التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني و جمعيات النفع العامة .

مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية